

الأميركية على خزانة الحكومات الإسرائيلية التي ما فتئت، منذ العام ١٩٦٧، تنفذ سياسة استيطانية في الضفة والقطاع، على الرغم من تصريحات المتكلمين باسم الحكومة الأميركية حول معارضة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية. وعندما يتعلّق الأمر بحكومات الولايات المتحدة الأميركية، فإن التصريح باتخاذ سياسة شيء والتنفيذ الفعلي للسياسة الأميركية، على أرض الواقع، شيء آخر. فلا بدّ من أن قسماً لا يستهان به من الدعم المالي الأميركي لإسرائيل قد انفق على النهوض بالاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة. وفضلاً عن ذلك، إن القادم الجديد الذي يستوطن في إسرائيل يصبح إسرائيلياً، ويمكن لإسرائيل أن تقول، حينما يقرر ذلك الإسرائيلي الاستيطان في الأراضي المحتلة، إن المنتقلين إلى هذه الأراضي للاستيطان فيها ليسوا مهاجرين جددًا، ولكنهم إسرائيليون.

تشجيع الاستيطان في إسرائيل والضفة والقطاع

تتبع إسرائيل سياسة ترمي إلى تحقيق هدفين مترابطين: توجيه المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، بدلاً من توجيههم نحو بلدان أخرى؛ وتشجيعهم على الاستيطان الفوري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويجري تعاون بين الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين الذين يعيشون فعلاً هناك في هذا التشجيع.

ومن أوجه التشجيع الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية والهيئات الإسرائيلية الرسمية الأخرى تقديم حوافز مالية، واقتصادية، خاصة كبيرة إلى المواطنين الإسرائيليين والمهاجرين الجدد للانتقال إلى المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة^(٤). ومن هذه الحوافز تقديم مزايا نقدية كبيرة، وقروض عقارية منخفضة الفائدة، وأرض مجانية فعلاً.

ويُعرض على المهاجرين الجدد في الضفة والقطاع سكن مجاني، أي سكن تموّله الحكومة. فعلى سبيل المثال، في تل - أبيب وأجزاء أخرى من البلد، على المهاجرين أن يدفعوا بأنفسهم مقابل سكنهم، وذلك يوجد فرقاً كبيراً لدى مَنْ ليس لديهم المال ولا العمل، ومَنْ عليهم أن يبدأوا الحياة من جديد.

وأفادت تقارير وأرادة من إسرائيل بأن السلطات الإسرائيلية عمدت إلى عرقلة إسكان يهود من الاتحاد السوفياتي فيها، بحجة عدم توفير مساكن لهم، وعملت على إسكانهم في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع^(٥).

ويسهّم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، أيضاً، في توجيه المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. إن أقلية صغيرة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي تريد حقاً أن تستوطن في إسرائيل. والغالبية الساحقة منهم تغادر البلاد، وفقاً للتقارير الواردة، لا لأسباب دينية، ولكن سعياً إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل. ولذلك، فإن وجهتها، التي يقع عليها اختيارها الأول، هي بلدان الغرب، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية. ولكن بسبب القيود المفروضة على الهجرة إلى تلك البلدان، وخصوصاً القيود التي فرضتها، منذ الصيف الماضي، الولايات المتحدة الأميركية على منح تأشيرات الإقامة، لم تعد وجهة المهاجرين التقليدية القائمة على الاختيار متاحة لهم، فيُحكّمون بالتوجّه إلى إسرائيل^(٦).

ومما يثير الريبة أن يتزامن تدفق اليهود من الاتحاد السوفياتي مع وضع الولايات المتحدة الأميركية، التي طالما مارست ضغوطاً على امتداد سنوات عديدة على الاتحاد السوفياتي للسماح لمواطنيه بالهجرة، العراقيل أمام اليهود الراغبين في الهجرة إليها، لمنعهم من الدخول والإقامة